التأثير الامريكي في سوق النفط العالمية

الأستاذ المساعد الدكتورة
كوثر عباس الربيعي
رئيس قسم الدراسات الامريكية
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

شهدت اسواق النفط العالمية منذ عام ٢٠٠٤ وماتزال تقلبات سعرية شديدة، وغير مسبوقة أدت بالمراقبين والمحللين الى اعادة النظر في التحليلات التقليدية ذات الطابع الاقتصادي الصرف، المتمثلة بنظرية العرض والطلب والتناسب العكسي بينهما، حيث ظهرت تحليلات ذات طابع استراتيجي، تحاول فهم التقلبات في سوق النفط في اطار جديد يرتبط بالبيئة الدولية ومعطيات فترة ما بعد الحرب الباردة ومحاولات الهيمنة الاميركية على العالم، التي اتخذت اشكالا مختلفة من السلوك السياسي والعسكري والاقتصادي،كانت تصب جميعا ضمن هدف محدد..لخدمة السياسة الاميركية.

ان من الحقائق التي لايمكن الجدال فيها ان الحاجة الى الطاقة في تزايد ملحوظ، وان النفط مازال السلعة الملبية لحاجة السوق من الطاقة اكثر من غيرها حتى بات الكثير من المحللين يطلقون عليها تسمية السلعة الاستراتيجية، التي تعتمد عليها عملية الصناعة والتقدم والتطور في المجالات كافة، وبواسطتها تعمل ادوات الحرب الحديثة مما يضيف الى اهميتها بعدا عسكريا. في ضوء ما تقدم كان لابد من محاولة لمتابعة الدور الاميركي فيما يجري، والتعرف على الابعاد المحددة لحركة السوق النفطية، مع الاهتمام بالتأثير الاميركي على مجريات تلك السوق، بعد ان اصبحت الأزمات السعرية في سوق النفط دورية ومتوقعة، لاترتبط بحدث معين او بزمن معين ،حيث اصبح النفط يدخل في اطار اللعبة الاستراتيجية الاميركية للهيمنة على العالم، ولتشغيل الة الحرب واستعراض القوة الذي تراهن عليه الادارة الاميركية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. رغم ان لعبة النفط يمكن ان ترتد عليها بفعل المعارضة الدولية، وبفعل انعكاساتها على الداخل الاميركي. ولاجل ذلك تم تقسيم هذه الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وكما يأتي:

المطلب الاول: **العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية**
المطلب الثاني :**الولايات المتحدة الاميركية وسوق النفط..الواقع والتحديات**
المطلب الثالث: **التصورات المستقبلية في سوق النفط**

المطلب الاول:

العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية

يكاد يجمع المحللون الاقتصاديون على ان الحاجة للطاقة سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين في وقت فاق فيه الاستهلاك السنوي العالمي العشرة مليارات طن من النفط سنويا[1] الذي لايزال العنصر الرئيس للطاقة لاسباب عدة من بينها سهولة الانتاج وسهولة النقل وهو المادة الاولية الاستراتيجية التي لايمكن الاستغناء عنها في أي نشاط اقتصادي، كما يمثل سلعة اقتصادية عالية القيمة حيث تزيد اسعار البيع كثيرا على تكاليف الانتاج مما يجعل ارباحه مجزية ومشجعة وتتضافر جملة من العوامل لدفع اسعار النفط التي تسجل مستويات قياسية نحو الارتفاع منذ عام ٢٠٠٤. وجاء بلوغ أسعار النفط الخام في البورصات العالمية مستويات غير مسبوقة ليطرح تساؤلات مشروعة عن جدوى التفسير الأحادي لحركة الاسعار وهو التفسير الاقتصادي، ورغم ان هذا التفسير مازال مقبولا، الا ان تعقد السوق النفطية واتساع الاطراف الفاعلة فيها حوّل النفط الى سلعة استراتيجية، ولم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو للسيطرة عليها..من هنا فان المطلوب استعراض اهم العناصر والعوامل المؤثرة في السوق النفطية لتحديد مكامن الخلل المؤدية الى الأزمات الكثيرة في السوق النفطية ولابأس أن نبدأ بالعامل الاقتصادي ثم ننتقل الى العوامل السياسية والبيئية وصولا الى محصلة تلك العوامل وحقيقة ما يجري في سوق النفط العالمية، وستتم الاستعانة بالمعطيات التي أوردها تقرير صدر عن الوكالة الدولية للطاقة في عام٢٠٠٥:

أ. العوامل الاقتصادية: وتدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

١.التغيير الجوهري في السوق النفطية:

فقد شهدت السوق النفطية متغيرات عدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمتها الطلب الواسع على الطاقة من قبل دول كانت الى ما يقرب من عقد من الزمن لا تؤثر كثيرا على التوازن في سوق العرض والطلب،ولا تتنافس مع الولايات المتحدة الاميركية واوربا، كما هي الحال مع الصين مثلا، التي نشطت في عملية تنموية واسعة في اطار استراتيجيتها لتصبح قوة عظمى خلال خمسين عاما. فضلا عن دخول المضاربات واتساع نطاقها والاستثمار في البورصة بأسهم الشركات النفطية، حتى ان أسعار أسهم الشركات النفطية الكبرى مثل اكسون موبيل وشيفرون تكساسكو، تضاعفت كما تضاعفت أرباحها[2]. اي ان السوق خرجت عن دورها في التعامل بين المنتجين والمستهلكين لتدخل اطراف اخرى في اللعبة مما يزيدها تعقيدا.بينما تنوعت المخزونات النفطية وزادت الاطراف القائمة بالتخزين وأصبحت عملية تخزين النفط تهدف الى ادخال الخزين ضمن المعادلة السعرية واسلوبا للمساومة.أما منظمة الاوبك[*] التي كانت تستطيع توجيه السوق

---

[1] **امريك شومراد واخرون،البترول من منظور مستقبلي..جيوسياسية الطاقة،الناشر ايلليبس ،باريس ،عرض موقع البيان على الانترنت.**

[2] **محمد خالد، توقعات أميركية ببقاء أسعار النفط مرتفعة والولايات المتحدة تستأثر بالحصة الأكبر من الطلب في ٢٠٠٦، صحيفة الحياة في ٢٠٠٥/١٢/١١**

[*] **تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط(اوبك) في عام ١٩٦٠وتضم احدى عشرة دولة هي السعودية والعراق وايران والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة والجزائر وليبيا ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا.**

الى حد ما فقد ضعفت سيطرتها على الاسواق واصبحت قراراتها عبارة عن ردود أفعال لحركة السوق، بعد ان أدّى التدخل الاميركي خاصة والغربي عموما الى التأثير على قراراتها واضعافها من الداخل، مما افقد الاوبك تأثيرها ومصالحها ولم تتمكن من المحافظة على توازن السوق.

٢. نقص القدرات الإنتاجية:

تشير التحليلات الاقتصادية الى ان منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) التي تزود السوق بما يقدر بـ٤٠% من النفط العالمي،لم تعد قادرة على زيادة الانتاج بشكل كبير، بعد ان قلت الاستثمارات في الاستكشافات الجديدة، وايضا بسبب قدم الحقول الموجودة وعدم الاهتمام كثيرا بصيانتها وتطويرها. ففي عام ٢٠٠٥ رفعت اوبك انتاجها الى ٢٩,٦ مليون برميل في اليوم ووعدت بزيادته الى اكثر من ٣٠ مليون برميل في اليوم ان دعت الحاجة بدون ان يؤدي ذلك الى تهدئة الاسعار. وبحسب المحللين لم يبق امام الاوبك ان تزيد انتاجها سوى ١,٤ مليون برميل في اليوم كحد اقصى، نصفها في المملكة العربية السعودية و٥٠٠ الف برميل في العراق. اما بالنسبة للدول المنتجة الاخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكنها زيادة قدراتها الانتاجية اليومية[٣].

٣. اختلال التوازن بين العرض والطلب: (الانتاج والاستهلاك ودور منظمة الاوبك)

لقد أجبرت منظمة أوبك تدريجيا على رفع إنتاجها بحجة الحفاظ على حصتها في السوق النفطية، حتى وصل إنتاجها إلى أقصاه ولكن دون جدوى، لتفقد المنظمة أي تأثير لها على الأسواق.وفي تقرير لوكالة الطاقة الدولية فان هذا الارتفاع لا يمكن ان يُعزى الى عمليات المضاربة والقلق الذي يسود حول الأوضاع في الشرق الاوسط فحسب، بل انه مرتبط بشكل اساسي بالتوازن بين العرض والطلب في الاسواق العالمية[٤] وهنا لابد من التوقف عند تحولات الاقتصاد العالمي وظهور دول تنافس الولايات المتحدة على شراء النفط، وفي مقدمة تلك الدول الصين والهند حتى ان بعض الاحصاءات اشارت الى تسجيل قفزة في الطلب على النفط خلال عام ٢٠٠٥ تتراوح نسبتها بين ٢,٢ و٢,٥% ليربو الطلب على ٨٤ مليون برميل يوميا.

ويقدر استهلاك الصين بـ٧ ملايين برميل في اليوم اي بزياد ١٠% عما كان عليه استهلاكها في عام ٢٠٠٤ بعد ان بلغت نسبة نموها الاقتصادي نحو ٨% وهي تعد الان ثاني مستهلك في العالم بعد الولايات المتحدة الاميركية[٥]. وتستورد الصين حاليا ٦٠%من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، بينما تستورد الهند ٥٠%من احتياجاتها،حيث يمتلك البلدان كميات كبيرة من الفحم، الا ان هناك اتجاها واضحا لتفضيل النفط بسبب قدم المناجم وصعوبة الاستخراج[٦].

٤. سياسة التخزين:

ان القاء ضوء على قضية المخزونات النفطية امر ضروري للتعرف على احدى المشكلات المرتبطة بازمة اسعار النفط. والمخزونات النفطية هي اما مخزونات صناعية

---

[٣] امريك شومراد،مصدر سابق.

[٤] وكالة الطاقة الدولية، النفط والمستقبل والتوقعات، عرض ناصر التميمي، موقع البيان على الانترنت،٢٠٠٦/٢/٦

[٥] موقع بي بي سي على الانترنت في١٤ مايو/ايار ٢٠٠٤

[٦] امريك شومراد، مصدر سابق

لشركات وإما مخزونات حكومية لسد استهلاك مرحلي أو مخزونات إستراتيجية تمتلكها الدول الصناعية لسد حاجاتها إذا تعرضت الإمدادات النفطية لأي طارئ.

وتعد الولايات المتحدة الدولة ذات الخزين الاكبر والاكثر تأثيرا في السوق النفطية،حيث تجاوزت مسألة انشاء مخازن على اراضيها او اراضي دول صديقة ،الى اقامة ما يسمى بـ"المخزونات العائمة" حيث تجوب مئات الناقلات النفطية المحيطات محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ.ويقابل ذلك ضعف المخزونات في الدول الاخرى وخاصة الاوربية، حيث يؤدي برد الشتاء الى افراغ مخزونات النفط المكرر، وتقليل المخزون من النفط الخام.

كما ان بعض دول الاوبك وخاصة المملكة السعودية تساهم في تلك العملية عبر تخزين نفطها في الدول الاسكندنافية، وفي الكاريبي والولايات المتحدة وفي روتردام بهولندا، مما يمثل عملية تدوير للثروة النفطية خارج اراضي الوطن العربي، واخطر ما في السياسة السعودية هو السماح للولايات المتحدة باستئجار النفط المخزون في الخارج واستخدامه في اوقات الطوارىء، حسب الاحتياجات الاميركية ولضبط الاسعار[٧].

كما ان الصين بدأت سياسة للخزين الاستراتيجي من النفط ابتداءا من الربع الاخير من عام٢٠٠٥، لكنها لم تحدد الكمية المقرر تخزينها. واعلنت الهند نيتها لانشاء خزين استراتيجي يبلغ ٣٧ مليون برميل من النفط[٨].

وهنا تجدر الاشارة الى ان سياسة التخزين تساهم في اضطراب السوق النفطية وامكانية تحكم الدول ذات الخزين الاستراتيجي الكبير في الاسعار صعودا او نزولا عبر التصرف بهذا الخزين.

٥. المضاربات في البورصة

لم تعد السوق النفطية تقتصر على صفقات البيع والشراء التقليدية بل اصبحت عملية المضاربة فاعلا مهما في السوق واصبح المضاربون اكثر تنوعا فهم شركات ومصارف ومؤسسات مالية وشركات وحتى افراد، واصبحوا لايكتفون بخدمة مصالحهم أو مصالح من يستخدم خدماتهم من المستثمرين فقط، بل تحولوا الى "عناصر مؤثرة في محاولات تغيير معادلة الأسواق النفطية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية تكون ضمن أهداف إقرار النظام العالمي الجديد"[٩].

ويسعى المضاربون لتحقيق أرباح سريعة من خلال توقعات الأسعار في الارتفاع أو الانخفاض أو عبر الأسعار المستقبلية للنفط الخام في بورصات النفط الدولية، ويتم تحقيق هدفهم عبر عمليات شراء أو بيع منظمة ومخطط لها..

٦. تكاليف الاستخراج والتكرير:

تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جدا في العالم وخصوصا في الولايات المتحدة بأقصى طاقتها وتلقى صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على المشتقات النفطية مثل البنزين الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير.

---

[٧] **حميد الجميلي "اضواء على سياسات تخزين النفط السعودي خارج الاراضي العربية" صحيفة القادسية،بغداد ١٩٩٩/٢/١٤.**

[٨] **وكالة الصحافة الفرنسية في ٢٠٠٦/١/٤.**

[٩] **مصطفى البازركان، لهيب أسعار النفط.. لماذا ولمصلحة من؟ موقع بي بي سي على الانترنت في ٢٠٠٤/٨/٢٠م.**

والمصافي المتوفرة معدة لمعالجة النفط الخفيف الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، وهي نوعية اصبحت غير متوفرة كثيرا بينما النفط الثقيل هو الاكثر توفرا في الاسواق[١٠].

لقد زادت الحاجة لمصافى تكرير النفط التي تعد من المنشآت المكلفة ولا تقبل الشركات على الاستثمار فيها كثيرا، واصبحت اكثر منشآت التكرير الموجودة قديمة ولايمكنها مواكبة حاجة السوق،بينما تواجه عملية اقامة منشآت تكرير جديدة معارضة منظمات حماية البيئة بسبب اثارها السلبية فالاحتياج المتزايد لمصافى تكرير النفط. زاد المخاوف من احتمالات حدوث تراجع فى كميات النفط وبالتالى استمرار ارتفاع الأسعار.

والى جانب مشاكل التكرير تقف مشاكل ضعف مستوى الاستثمار في الاستكشاف بسبب انخفاض مستوى الاسعار لفترة طويلة سابقة، وحسب تقديرات مؤسسة «باركليز كابيتال» الاميركية فان امدادات النفط من الدول المنتجة غير الأعضاء في اوبك، ارتفعت بنحو ٧٠٠ الف برميل سنويا بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠، ولكن منذ ذلك الحين تجمد النمو. وهذا التباطؤ ساهم في زيادة الطلب على انتاج اوبك مما ادى الى تراجع في الطاقة الاضافية للمنظمة[١١].

ويتوقع المحللون استمرار هذا الاتجاه لأن الشركات النفطية لا تستثمر بشكل واسع ولوجود عقبات قانونية امام فرص التنقيب في المناطق الواعدة مثل المكسيك التي يمنع دستورها الشركات الاجنبية من الاستثمار. وقد اصدرت مجموعة «سيتي غروب» الاميركية دراسة في عام٢٠٠٥ توقعت فيها زيادة في الاستثمارات المالية المخصصة للتنقيب والاستكشاف بحدود ٦% مقارنة مع ١٢% في العام ٢٠٠٤. كما ان الاكتشافات النفطية باتت اكثر تكلفة من تلك التي تمت في بداية التسعينات من القرن الماضي بسبب كون اكثر الاكتشافات الجديدة تم في المياه العميقة. وفي عام ٢٠٠٣ كان ٧٠ % من الاكتشافات الجديدة في المياه العميقة، وجزء كبير منها في المياه التي يزيد عمقها عن الف متر، مقارنة مع ١٦% من الاكتشافات تمت في المياه العميقة قبل عقد من الزمان[١٢]. ومعظم المشاريع النفطية الجديدة تتركز في المياه العميقة في البرازيل، وخط (باكو-تبيليسي- جيهان) في اذربيجان وخليج المكسيك، فضلا عن حقل «كيزومبا» الضخم في انغولا.اما الانتاج في اوروبا واسيا واميركا الشمالية فسوف يتراجع، وحتى في الدول العربية غير الاعضاء في اوبك مثل عمان وسورية واليمن فانها ستشهد هبوطا في انتاجها يصل الى ١٠٠ الف برميل يوميا. وفي المقابل فان منطقة افريقيا الغربية، والبرازيل، والاكوادور ستعرف زيادة مؤثرة في الانتاج. وفي الوقت نفسه فان زيادة الطلب العالمي على النفط قدرت بنحو ١,٨ مليون برميل يوميا خلال العام ٢٠٠٥، الامر الذي يزيد من الاعتماد على امدادات اوبك[١٣].

---

[١٠] وكالة الطاقة الدولية، النفط والمستقبل والتوقعات، مصدر سابق.
[١١] المصدر نفسه.
[١٢] المصدر نفسه.
[١٣] المصدر نفسه.

كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من تزايد تكلفة انتاج النفط خارج دول الاوبك لان معظم النفط المطلوب سيأتي من الحقول الصغيرة، وهذا بدوره سيؤدي الى الحد من الاستثمارات، وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية الاضافية على المدى الطويل[١٤].

٧. السياسة الضريبية في الدول المتقدمة

تعد الضرائب المفروضة على النفط من بين أكبر مصادر تمويل ميزانيات الدول الأوربية، حيث تصل الى ٧٦% من سعر لتر البنزين أو الديزل الذي يباع للمستهلك الأوربي، في حين أن الضريبة في الولايات المتحدة تصل الى ٢٦%.

مما يجعل المدخولات من الضرائب المفروضة على النفط والأرباح التي تجنيها الشركات النفطية الغربية تتجاوزاحيانا ثلاثة أضعاف مدخولات الدول المنتجة للنفط[١٥].

٨.التحليلات والتوقعات الاقتصادية غير الدقيقة.

تقدم اكثر من جهة دولية واقليمية وشركات ومراكز دراسات تقديرات عديدة عن الاسعار والاسواق وكثيرا ما تكون تلك التقديرات من بين اسباب الاضطراب في سوق النفط لما ينجم عنها ، حيث تركز اسواق النفط العالمية على متابعة بيانات المخزونات الاسبوعية الرسمية التي تصدر من الولايات المتحدة،المستهلك الاكبر للنفط في العالم، وعلى تقارير المخزونات والعرض والطلب الشهرية لوكالة الطاقة الدولية، حيث يرى المحللون ان اخفاق وكالة الطاقة في توقع القفزة التي شهدتها الاسعار في عام٢٠٠٤ كان سببا لاضطراب السوق وبطء تحرك منظمة الاوبك التي كانت تشعر بالقلق من تنامي مخزونات الدول المستهلكة.ويبدو ان اخطاء في المعلومات قد ساهمت في ارتفاع اسعار النفط، حيث ان توقعات الاستهلاك كانت خاطئة مما تسبب في منع الشركات من تعزيز مخزوناتها،كما ألقت بعض الدول باللوم في صعود الأسعار الى مستويات قياسية على ضعف الاحصاءات الخاصة بالعوامل الأساسية لسوق النفط[١٦]. مما زاد من الأضطراب في تلك السوق.

ب.العوامل السياسية :وتدخل تحت هذا العنوان:

الاضطرابات السياسية والامنية في العراق وافغانستان والسعودية ونايجيريا وفنزويلا.حيث تشهد الكثير من الدول المنتجة للنفط احداثا واضطرابات سياسية قادت الى التأثير على سوق النفط بشكل مباشر.

ففي العراق، تتعرض المنشآت النفطية لهجمات متواصلة منذ احتلاله من قبل القوات الاميركية في مطلع عام ٢٠٠٣. كما يرى المستثمرون في السعودية التي تعّد المصدر الاول في العالم بانها مهددة من تنظيم القاعدة ومن الرافضين للوجود الاجنبي على اراضيها.

---

[١٤] **المصدر نفسه.**

[١٥] **مصطفى البازركان، مصدر سابق.**

[١٦] **رويترز٢٠٠٥/٢/٦.**

ويرى البعض ان الحملة على افغانستان استهدفت، من بين امور اخرى، الاقتراب من نفط بحر قزوين(*). كما ان من بين الاسباب الرئيسة لغزو العراق واحتلاله، احتياطيه النفطي الكبير ومحاولة الحصول على نفط رخيص.

كما اثرت احداث التمرد على نظام هوغو شافيز في فنزويلا خامس اكبر مصدر للنفط في العالم على تصدير النفط الفنزويلي، وفي نيجريا هدد معارضون للحكومة بإلحاق اضرار فادحة بصناعة النفط ممايمثل تهديدا حقيقيا لإنتاج النفط(**). بينما عمدت بوليفيا الى تأميم شركات النفط العاملة علي اراضيها، في مطلع عام ٢٠٠٦.

ويمكن الاشارة الى الازمة في العلاقات الايرانية الاميركية بشأن الملف النووي الايراني كونها احد أسباب اتجاه ايران نحو بيع نفطها الى الصين وتقليص التعاملات التجارية بين الولايات المتحدة وايران على خلفية تلك الازمة.

ج.العوامل الاستراتيجية:

ويدخل تحت هذا العنوان، الصراع في السوق النفطية بين منظمة الاوبك،وكالة الطاقة الدولية،الدول المنتجة من خارج الاوبك، صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى وعلى راسها الصين واليابان. حيث يبدو ان منظمة أوبك هي الهدف الأول لما تشهده الساحة النفطية، فبعد أن كانت المنظمة اللاعب الرئيس فيها وكانت الأسواق الدولية تتابع كل تصريح لمندوبي دولها وتنتظر بحذر وقلق نتائج أي اجتماع من اجتماعات أوبك باتت هذه الاجتماعات تنعقد بناء على رغبة الدول المستهلكة وتبحث في سبل تطمين احتياجاتها بدلا من ان تكون مدافعا عن حقوق المنتجين. كما ان احتلال العراق كان جزءا من استراتيجية "جريئة" خطط لها ودعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية مثل هاليبيرتون وايكسون موبيل وبرتش بتروليوم، ورجال المال والمصارف في شارع المال (وول ستريت)، وتقوم تلك الاستراتيجية على الهيمنة على ماتبقى من مصادر النفط العالمية قبل ان تدرك الدول الاخرى حقيقة الازمة النفطية الناجمة عن تراجع الانتاج في حقول النفط الاميركية وحقول الاسكا وبحر الشمال[١٧]. ويظهر العامل الاستراتيجي بوضوح في حرص الولايات المتحدة الاميركية على السيطرة على مناطق انتاج النفط في (العراق والخليج العربي وبحر قزوين،ومناطق اخرى من العالم) من اجل السيطرة على القرار النفطي في السوق العالمية.

د.العوامل المرتبطة بالبيئة:

مثل، الكوارث الطبيعية، حالة المناخ، اتفاقيات حماية البيئة، انتاج النفط في الاسكا.

لقد ادت الكوارث الطبيعية الى انعكاسات في سوق النفط ،حيث دمرت الكثير من طاقات انتاج النفط والغاز ومنشآت التكرير في عامي ٢٠٠٤و ٢٠٠٥ بسبب الاعاصير

(*)في ١٢ شباط/فبراير، قدم (جون ماريا) نائب رئيس مؤسسة (يونوكل)النفطية شهادة امام لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس الاميركي ، بين فيها اهمية وجود حكم ملائم لاميركا ومستقر في افغانستان من اجل استثمار مشاريع النفط والغاز في المنطقة.المصدر:صحيفة الوعي، الموقع على الانترنت، في ٢٠٠٣/١٠/٢٨

(**)اعلنت (قوة متطوعي شعب دلتا النيجر) المعارضة للحكومة النيجيريةعزمها على رفع السلاح ردا على اعتقال زعيمها.

[١٧] عبد الحي زلوم، حروب البترول الصليبية ،موقع المستقبليات (المركز العربي للدراسات المستقبلية)٢٠٠٥/٦/٢٠

الشديدة كما حدث في اسيا مع اعصار تسونامي، وفي الولايات المتحدة الاميركية مع اعصار كاترينا واعصار ريتا، اللذين تسببا في تدمير العديد من منشآت التكرير الاميركية،في ولايات لويزيانا والمسيسبي وتكساس. وخليج المكسيك .ومما يزيد الامر تعقيدا ان تكاليف انشاء المصافي باهضة وتخضع التراخيص لاشتراطات بيئية صارمة.كما تواجه الحكومة الاميركية صعوبات في استخراج النفط من منطقة الاسكا كونها محمية طبيعية[١٨].

كذلك فان مما يؤثر في الانتاج والاسعار الاتفاقات الدولية بشأن البيئة مثل اتفاق الامم المتحدة الاطاري في شأن المناخ الذي اقر في عام ١٩٩٢ وبروتوكول كيوتو لعام ٢٠٠٢ والذي يعد اهم اتفاق بيئي عالمي، الا ان هذه الاتفاقات تجد مقاومة من الدول الاكثر تلويثا للجو وهي الولايات المتحدة الاميركية المسؤولة عن اكثر من ٣٦%من مجموع الانبعاثات الضارة للدول الصناعية، وروسيا المسؤولة عن ١٧% منها[١٩].

المطلب الثاني:

الولايات المتحدة الاميركية وسوق النفط الدولية..الواقع والتحديات

ان اية محاولة لدراسة اوضاع السوق النفطية لابد لها ان تأخذ بالحسبان مطامح الدولة الاميركية العظمى للهيمنة العالمية وان الاقتصاد بات يشكل عاملا رئيسا لادامة زخم الحلم الامبراطوري الاميركي، بينما تمثل الطاقة عصب التقدم في المجالات كافة، ويتقدم النفط على جميع مصادر الطاقة لاسباب سبقت الاشارة اليها.

لقد ارتبطت قوة الولايات المتحدة في القرن العشرين بامكاناتها النفطية ، ويرى بعض المحللين ان النفط سيكون العامل الاكثر تأثيرا في اضعافها بعد ان بدأت كميات النفط فيها بالنضوب بينما زاد عدد منافسيها في السوق[٢٠].

وتواجه الولايات المتحدة وهي تسعى للهيمنة العالمية معضلة حقيقية تتمثل في الحاجة الى الابقاء على اقتصادها قويا ومزدهرا، فالقوة الاقتصادية هي السند الحقيقي للقرار السياسي وللاستراتيجية العسكرية القائمة على مبدأ القوة المطلقة. لكن النمو الاقتصادي المطلوب لايمكن التوصل اليه دون التمكن من السيطرة على معطيات السوق النفطية وان تكون الولايات المتحدة الفاعل الاكثر تأثيرا. وتشير الوقائع الى ان الولايات المتحدة التي تنتج نحو ١٨% من الانتاج العالمي، تستهلك نحو ٣٠% منه.اما الاحتياطيات النفطية فما تملكه الولايات المتحدة لايتجاوز ٦% بينما تمتلك منطقة الشرق الاوسط نحو ٥٦%. لذلك فان الاهمية الاستراتيجية لنفط الشرق الاوسط تجعل من الولايات المتحدة تسعى باستمرار لزيادة تأثيرها في المنطقة، ليس في العراق فقط بل في السعودية ايضا[٢١].

واية محاولة لتفسير ما يجري من اضطرابات وتقلبات سعرية في سوق النفط عبر نظريات العرض والطلب لايمكن ان تكون مقنعة فالأسباب الحقيقية لايمكن ان تكون

---

[١٨] **WWW.alghad.jo,Alghad Newspaper 22/9/2005**

[١٩] **عيد بن مسعود الجهني(رئيس مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الاستراتيجية في الرياض)، النفط بين السياسة والاقتصاد، صحيفة الحياة، لندن في ٢٠٠٤/٣/١٧**

[٢٠] **عبد الحي زلوم، مصدر سابق.**

[٢١] **نيالي فيرغسون، القوة، مجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy) النسخة العربية، عدد يناير/فبراير ٢٠٠٣**

اقتصادية بحتة، بل تقف الى جانبها" دوافع وأهداف سياسية يتوخى من يقف خلفها إحكام سيطرته على مقدرات أسواق النفط العالمية وإتمام إعادة رسم الخريطة النفطية الدولية بشكل يشابه ما تم في عملية إعادة رسم خريطة العالم السياسية بعد انهيار منظومة الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة، مرورا بالتغيرات السياسية في شرق أوربا وجنوب شرق آسيا، وصولا إلى ما سمي بالحرب على الإرهاب"[٢٢] في اطار مخطط من بين أهدافه إحكام السيطرة على منابع النفط المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي.

ومع ان الولايات المتحدة الاميركية لاتزال هي المستهلك الاكبر للطاقة في العالم وفي مقدمة البلدان المنتجة للبترول والغاز والفحم، فان حاجتها للنفط تزيد عن ربع الاحتياجات العالمية وهي تستورد كل يوم اكثر من نصف استهلاكها. لذا فان هذه الدولة تتأثر وتؤثر في سوق النفط الدولية ويتضح هذا التأثير بابعاده المختلفة داخليا وخارجيا.

اولا: سوق النفط والمشكلات الداخلية الاميركية:

ان الادارة الاميركية التي حاولت التلاعب بالسوق النفطية العالمية من اجل الضغط على منافسيها وللحصول على بعض المكاسب وجدت نفسها امام العديد من المشكلات في الداخل الاميركي لان المواطن الذي تعود الاستهلاك وعدم التضحية بشيء من مستلزمات الرفاهية، لايبدو مستعدا لذلك.ويبلغ استهلاك الفرد الاميركي من النفط سبعين برميلا سنويا في مقابل استهلاك الفرد الاسيوي الذي يبلغ عشرة براميل فقط[٢٣]. كما ويعزى الارتفاع الكبير في العجز التجاري الاميركي الى ارتفاع اسعار النفط بدرجة كبيرة.

ورغم ان هناك من يرى ان الولايات المتحدة كونها دولة منتجة للنفط تستفيد كغيرها من ارتفاع الاسعار، الا انه على الجانب الاخر من المعادلة يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة كبيرة في تكاليف الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الاميركي،وبالتالي الى ارتفاع اسعار المنتجات الاميركية بسبب ارتفاع تكلفتها، وضعف قدرتها على المنافسة سواء في الاسواق الداخلية او الخارجية.

ونظرا لان اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط يتزايد بشكل عام، مما يحمل معه مخاطر اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبيرة، فان السياسيين الامريكيين مطالبون بالبحث عن بدائل، مثل زيادة الضرائب على وقود السيارات اسوة باوربا واليابان، وهو امر يصطدم برفض المواطن الاميركي، كما انه يعني الضغط على الاقتصاد بزيادة تكاليف الانتاج.والبديل الاخر المتمثل باستخراج النفط من منطقة المحمية الطبيعية في آلاسكا يصطدم بارتفاع تكاليف الانتاج ومعارضة جماعات حماية البيئة. اما البديل الذي تقوم ادارة الرئيس جورج ووكر بوش بتشجيعه فهو تمويل ابحاث انتاج الطاقة الهيدروجينية بهدف تقليل الاعتماد على النفط والغاز. حيث خصص بوش مبلغ ١,٧ مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة للابحاث الخاصة بانتاج سيارات وشاحنات تسير بالطاقة الهيدروجينية[٢٤]. وهذا البديل مكلف ايضا.

---

[٢٢] **مصطفى البازركان، مصدر سابق**

[٢٣] **جواد العناني (وزير اردني سابق تولى العديد من الوزارات) في لقاء مع قناة الجزيرة الفضائية الاقتصاد الاميركي واثره في الاقتصاد العالمي في٢٠٠٥/٣/٢٣ .**

[٢٤] **محمود القصاص،النفط صداع دائم للرؤساء الاميركان، بحث منشور على موقع الجزيرة على الانترنيت ٢٠٠٣/٠٧/١٩**

- خطط الادارة الاميركية لمعالجة ازمات السوق النفطية:

طرح الرئيس الاميركي خطة طموحة لمواجهة الاحتياجات الاميركية من الطاقة مستقبلا وهي تشتمل على عدة عناصر[٢٥]:

أ. اقامة المزيد من مصافي النفط.وقد اختار بوش القواعد العسكرية الاميركية لهذا الغرض،مما اثار معارضة شديدة داخل الولايات المتحدة واكد المحللون صعوبة تنفيذ هذه الخطة لانها تستلزم الحصول على موافقات من جهات حكومية في الولايات التي تقام فيها المشاريع، الامر الذي يصطدم بالكثير من المعوقات. وحسب احصاءات وزارة الطاقة الاميركية فان عدد مصافي تكرير النفط تراجع بنسبة ٥٠% خلال ربع قرن،بسبب انخفاض هامش الربح واجراءات البيئة الصارمة ،والكلفة العالية لانشائها حيث تبلغ ما بين ٢و٣ مليارات دولار للمصفاة الواحدة[٢٦].

ب. زيادة الاعتماد على الطاقة النووية.

ج. تشجيع عمليات البحث عن بدائل للطاقة لتقليل الحاجة الى النفط.

ويبدو ان خطة الرئيس بوش لن تنجح في تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة لصعوبة اقامة منشآت تكرير جديدة، وبسبب استمرار التوتر في العديد من الدول المنتجة للنفط والتنافس الصيني الياباني والهندي لشراء المزيد من النفط.كما ان المغامرات العسكرية التي قامت بها حكومة بوش ونجم عنها احتلال افغانستان والعراق ادت الى زيادة حاجة القواعد والقوات العسكرية الاميركية للطاقة، ولتشغيل الالة العسكرية الضخمة.

ثانيا:المحددات الخارجية للسياسة النفطية الاميركية

لا تقتصر المشكلة على اعتماد الولايات المتحدة بشكل كبير على الخارج في الحصول على النفط، بل ان مايقرب من نصف واردات النفط الامريكية تأتي من الدول الاعضاء بمنظمة اوبك، مما يعني تأثر الاقتصاد الاميركي سلبا بالاحداث السياسية في ايران او العراق او نيجيريا اوفنزويلا او غيرها من دول اوبك.

كما ان حقيقة كون منطقة الشرق الاوسط تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، يجعل من غير المتوقع تقليل الاعتماد الاميركي على نفط هذه المنطقة في المستقبل المنظور في الاقل..

وخلال الثلاثين عاما الماضية، حاول سبعة رؤساء امريكيين بدءا من ريتشارد نيكسون تخفيض اعتماد بلادهم على واردات النفط، الا ان محاولاتهم جميعا لم تكلل بالنجاح رغم اتفاقهم على الاهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية للنفط، وان السيطرة في هذا المجال تساهم في تقوية الاقتصاد الاميركي بشكل كبير.

وما حدث كان العكس تماما، اذ ارتفعت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو ٦٠% عام ٢٠٠٣. ففي الوقت الحالي يستهلك الامريكيون ١٩,٥ مليون برميل من النفط يوميا، من بينها ١١,٥ مليون برميل يتم استيرادها، ومن المنتظر ان يستمر هذا الاتجاه في المستقبل المنظور بحسب جميع التقديرات[٢٧].

وتشير خارطة الواردات النفطية الاميركية الى ان:

---

[٢٥] تقرير:خطة بوش لن تؤدي الى استقرار سوق النفط رويترز٢/٥/ ٢٠٠٥

[٢٦] المصدر نفسه.

[٢٧] محمود القصاص ،مصدر سابق

١. هناك **اربعة بلدان** تمثل المصدر لاكثر من ٦٠% من الواردات النفطية الاميركية، وهي **كندا والمكسيك وفنزويلا والمملكة العربية السعودية.**
٢. ان منطقة **الشرق الاوسط** تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي واكثر من ٤٠% من الاحتياطي الغازي.الا ان هذه المنطقة ما عادت امنة خصوصا بعد احداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، واتهام مواطنين سعوديين بتنفيذ الهجمات على المنشآت الاقتصادية والسياسية الاميركية، وما تبع ذلك من احتلال العراق الامر الذي زاد من حدة المشكلة الأمنية في المنطقة وقاد الى البحث عن مناطق استثمار للنفط اكثر أمنا[٢٨].
٣. ان احتلال العراق منح الفرصة للولايات المتحدة الاميركية بالسيطرة على مصدر مهم للنفط يمكن ان يسمح لها بفرض ارادتها الى حد كبير على الاسواق النفطية الا ان المقاومة التي يبديها العراقيون للاحتلال، ادت الى انعدام الاستقرار الضروري لنجاح الخطة الاميركية.

و من أهم البدائل الخارجية:

أ. ما تطرحه الادارة الامريكية بالاعتماد على نفط روسيا، التي تحتل المركز الثاني في قائمة الدول المصدرة للنفط بعد السعودية، ولديها احتياطات كبيرة من النفط في سيبيريا.

وهناك مباحثات بين الجانبين الروسي والامريكي لمناقشة سبل التعاون في مجال النفط بدأت في شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥ بمدينة سان بطرسبورج الروسية، للبحث بشكل خاص في مشروع اقامة خط انابيب من حقول استخراج النفط في سيبيريا الى ميناء مورمانسك الروسي ليصدر منه الى الولايات المتحدة[٢٩].

ولا زال بعض السياسيين الأميركيين لا يرحبون كثيرا بفكرة الاعتماد على النفط الروسي، ويفضلون ان يتم هذا في حدود معينة.

ب. تولي الحكومة الاميركية اهتماما خاصا بالنفط الافريقي، اذ تستورد في الوقت الحالي كميات كبيرة من النفط من انجولا ونيجيريا، كما تستعد لبدء الحصول على النفط من تشاد عبر خط انابيب انشأته شركة اكسون موبيل الامريكية لربط حقول النفط التشادية بموانئ التصدير في الكاميرون. ولابد هنا من الاشارة الى ان افريقيا لاتمتلك سوى ٧% من الاحتياطي العالمي من النفط وهي تستفيد من قربها الجغرافي من اوربا واميركا في بيع نفطها[٣٠].
ج. نفط بحر قزوين والذي يرتبط باوضاع بالغة التعقيد في منطقة وسط آسيا، ويتطلب الحصول عليه مد خطوط انابيب جنوبا عبر ايران او باكستان او افغانستان، او غربا عبر تركيا وروسيا، الامر الذي يضع ضغوطا امنية

[٢٨] امريك شومراد،مصدر سابق
[٢٩] محمود القصاص ،مصدر سابق
[٣٠] امريك شومراد،مصدر سابق

واستراتيجية كبيرة على الادارة الامريكية، ويزيد من اعتمادها على مناطق قريبة من نفوذ روسيا[٣١].

ولايبدو ان الخيارات المطروحة تقدم البديل الملائم فما زال نفط الشرق الاوسط هو الارخص سعرا والاسهل استخراجا،والاقدر على المنافسة، وان تلك المنطقة تمتلك ثلثي الاحتياطي العالمي.

المطلب الثالث:

التصورات المستقبلية في سوق النفط العالمية

رغم ان قضية التوقع والتقديرات التي باتت تصدرها اكثر من جهة اصبحت من بين اسباب الخلل في المعادلة النفطية الا انه لايمكن اهمال جميع التقديرات والاحصاء ات في وقت اصبحت الاحصاءات الرقمية دليلا يعتد به للوصول الى وضع خطط مستقبلية ومواجهة الازمات والاستعداد للاتي.ومن بين الجهات التي تعد تقديراتها الاكثر قبولا في السوق، وكالة الطاقة الدولية وصندوق النقد الدولي ومركز معلومات الطاقة الاميركي وبعض المؤسسات المتخصصة.

اولا: تقديرات وكالة الطاقة الاميركية.

بحسب تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية فأن الاستهلاك العالمي سيرتفع من٨١,١ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠٠٥، الى٨٩,٧ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠١٠، و٩٨,٨ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠١٥، و١٠٨,٢ملايين برميل في اليوم سنة٢٠٢٠، و١١٨,٨ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠٢٥ في حين أن معدل الزيادة بين ٢٠٠٠ و٢٠٢٥، يبلغ ٤١,٩مليون برميل في اليوم، أي بنسبة ٥٤%[٣٢].

اما مناطق الانتاج النفطي فستشهد تحولا في المستقبل، ففي حين تبقى لمنطقة الخليج العربي حصة اكبر في الانتاج،تتوقع وكالة الطاقة الأميركية زيادة مهمة في الإنتاج النفطي في شمال أفريقيا. وأن الجزائر وليبيا ستزيدان إنتاجهما من ٣,٤ ملايين برميل في اليوم سنة ٢٠٠٥، الى اربعة ملايين برميل في اليوم سنة ٢٠٢٥[٣٣].

وأن إجمالي الإنتاج النفطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيزيد من ٣٥,٥ في المئة من الإنتاج العالمي سنة ٢٠٠٥الى ٤٣في المئة سنة ٢٠٢٥,

٢. وكالة الطاقة الدولية:

رغم تشابه تقديرات الطاقة الدولية مع التقديرات الاميركية عموما،الا انها تختلف عنها في تحديد الفترات الزمنية ومناطق الانتاج.

واستنادا الى تلك التقديرات فأن إنتاج النفط العالمي سيزيد بمعدل ١,٦% فيما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٣٠، وهو رقم يقل عن التقديرات الاميركية . وتتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة إنتاج الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط بمعدل ٣,٠% في السنة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٣٠، وزيادة حصتها في إجمالي الإنتاج العالمي بمعدل ١,٤%،وأن

---

[٣١] **مصطفى البازركان،مصدر سابق**

[٣٢] **انطوني كوردسمان،"الشرق الاوسط الاكبر" المهمات الاميركية سنة ٢٠٠٤، متغيرات الحلف الاطلسي، المعضلة الاوربية،انظمة المنطقة، النفط، مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن، ترجمة مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية،دمشق ٢٠٠٤ ،ص٩**

[٣٣] **المصدر نفسه.**

إنتاج الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط سيرتفع من ٢١مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٥ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠١٠ و٣٧,٨ مليون برميل سنة ٢٠٢٠ و٥١,٤ مليون برميل سنة ٢٠٣٠[٣٤].

وتتفق توقعات وكالة الطاقة الأميركية ووكالة الطاقة الدولية على أن الاقتصاد العالمي سيصبح أكثر اعتماداً على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل. حيث ترى وكالة الطاقة الأميركية أن واردات أميركا الشمالية من نفط الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سترتفع من ٣٣ مليون برميل في عام ٢٠٠١ إلى ٦١ ملايين برميل في سنة ٢٠٢٥، أي بزيادة ٨٥% ستكون الحصة الأكبر منها للولايات المتحدة. أما الصادرات إلى أوربا الغربية فسترتفع بنسبة ٥٧% وهو يتضمن زيادة كبيرة في الصادرات النفطية من دول الاتحاد السوفياتي السابق[٣٥].

ومن المتوقع أن تصبح حصة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين اربعة ملايين برميل في اليوم، وترتفع حصة روسيا الى خمسة ملايين برميل، وبقية الدول الأفريقية الى اربعة ملايين برميل، وتصبح حصة البرازيل ٠,١ مليون برميل، وبقية دول أميركا اللاتينية ثلاثة ملايين برميل في اليوم[٣٦].

٣. مركز معلومات الطاقة الاميركي:

في دراسة حكومية صادرة عن مركز معلومات الطاقة الاميركي فان الطلب على امدادات النفط العالمي سيزداد بمعدل ١,٩ في المائة سنويا على مدى العقدين المقبلين، "حيث انه من المتوقع ان يرتفع هذا الطلب من ٨٢ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٠٤ ليصل الى ١٢١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٢٥. وسيتركز معظم هذا الطلب المتزايد في الولايات المتحدة واقتصادات آسيا النامية حيث انه من المتوقع ان تستهلك الصين ودول اسيا الاخرى نسبة ٦٠ % من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على مدى الفترة المذكورة"[٣٧].

وفي الدراسة ان ذلك يستوجب" زيادة انتاج النفط العالمي في حدود ٤٤ مليون برميل عام ٢٠٢٥، و معظم هذه الزيادة ربما تأتي من الدول الاعضاء في منظمة أوبك، وان النفط الذي كان على مدى العقود الماضية المصدر الرئيس لامدادات الطاقة، ، من المتوقع ان يبقى كذلك مصدرا رئيسا لامدادات الطاقة حتى عام ٢٠٢٥. وتقول الدراسة الرسمية الاميركية ان النفط سيحافظ على حصته التي تبلغ ٣٩ في المائة من اجمالي امدادات الطاقة العالمية خلال العقدين المقبلين ما لم يحدث تطور تقني هائل أو تطوير بدائل اخرى للنفط، وان الاعتماد على نفط الشرق الاوسط سيتزايد مع مرور الوقت. ويضيف التقرير انه رغم قيام الولايات المتحدة منذ اطلاقها (مشروع الاستقلال) مع بداية السبعينات من القرن الماضي من اجل تقليل الاعتماد على النفط العربي، وتشجيع ايجاد مصادر للنفط خارج منطقة الشرق الاوسط، الا انه وعلى مدى ٣٠ عاما زادت هذه المحاولات من حصة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاحتياطات العالمية من مخزونات النفط، ورفعت من التوقعات في الاعتماد على نفط هذه المنطقة. ويخلص التقرير الى التأكيد على ان العالم لن يشهد تطورات دراماتيكية على مدى العقد المقبل تعدل من هذا التوازن.

٤. وزارة الطاقة الاميركية:

---

[٣٤] **تقرير وكالة الطاقة الدولية: النفط المستقبل والتوقعات ،مصدر سابق**

[٣٥] **انطوني كوردسمان، مصدر سابق ص٨**

[٣٦] **المصدر نفسه ص١٠**

[٣٧] **ادارة معلومات الطاقة الاميركية،نقلا عن:محمد خالد، صحيفة الحياة في ٢٠٠٥/١٢/١١ مصدر سابق**

وتتوقع وزارة الطاقة الاميركية وصول حجم صادرات الدول النفطية في الخليج العربي الى ٣٥,٨ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٢٥، واذا اضيفت اليها منطقة شمال افريقيا ، يرتفع حجم الصادرات الى ٤٠,٦ مليون برميل في اليوم، مما يعني ارتفاعا بنسبة ٧-٨% في حصة الشرق الاوسط من الصادرات النفطية العالمية بين عامي ٢٠٠١و٢٠٢٥[٣٨].

٥. تقارير صندوق النقد الدولي:

وفقا لما جاء في تقرير لصندوق النقد الدولي في شهر ايلول(سبتمبر)٢٠٠٥ فان عامل الخوف، تراجع بعد ان طغى بشكل كبير في العام ٢٠٠٤ نتيجة الاعتقاد بان اسعار النفط ستحبط التوسع والنمو في الاقتصاد العالمي، إلا ان ذلك لم يحدث .وللتدليل على ذلك يورد تقرير الصندوق[٣٩]:

أ. ان اسعار النفط في عام ٢٠٠٥ بقيت اقل بنحو ٥٠% من اسعار النفط في السبعينات طبقا للارقام التي اوردتها وكالة معلومات الطاقة الاميركية.

ب. ان المحاولات التي جرت على مدى العقود الماضية لتقنين استهلاك الطاقة ساهمت في تقوية الاقتصادات الغربية للصمود امام أي صدمات اخرى لاسعار النفط.

ج. ان العامل المهم في هذا الجانب هو المصداقية التي بدأت تكتسبها البنوك المركزية العالمية في وضع سياسات مكافحة التضخم. ويوضح مسؤول سابق في صندوق النقد الدولي، (كين روغوف) في حديث مع صحيفة «وول ستريت جورنال» "ان الفارق بين الوضع الحالي وأزمة النفط في السبعينات هو التحول في «توقعات التضخم»، فمنذ ذلك الحين، اثبتت البنوك المركزية على مستوى العالم انها قادرة على التحرك بقوة لكبح جماح ضغوط التضخم من خلال تشديد السياسات المالية، وطالما ان هذه البنوك تتصرف بسرعة كافية للتعامل مع التضخم، فانه يمكن التأقلم مع اسعار النفط المرتفعة".

٦. تقديرات اخرى:

هناك العديد من المؤسسات تقوم بتقديم دراسات وتقديرات للسوق من بينها الكثير من المؤسسات الاميركية مثل، مؤسسة المحاسبة «ديلويت آند توش» ومؤسسة «مورغان ستانلي» وهما مؤسستان استثماريتان، استبعدتا احتمال خفض أسعار النفط عن مستوياتها في عام ٢٠٠٥ قبل منتصف عام ٢٠٠٧ في أقل تقدير، رغم أنها لم تكن بحاجة لطمأنة شركات الطاقة وحملة أسهمها، بعد ارتفاع مؤشرها بنحو ٣٥ في المئة في بورصة نيويورك منذ بداية العام ٢٠٠٥، ومضاعفة عمالقة صناعة النفط الأميركية مثل إكسون موبيل وشيفرون تكساكو، أسعار أسهمها وأرباحها منذ ٢٠٠٣[٤٠].

---

[٣٨] وزارة الطاقة الاميركية،نقلا عن: انطوني كوردسمان، مصدر سابق ص٦

[٣٩] التقرير نصف السنوي لصندوق النقد الدولي (الاقتصاد العالمي ينمو رغم ارتفاع أسعار النفط) عرض :ويندي برانكر، إذاعة هولندا العالمية

[٤٠] مصطفى البازركان،مصدر سابق

واعلن رئيس احد فروع مؤسسة المحاسبة «ديلويت آند تووش» في مؤتمر عقد في هيوستن انه لايعتقد بامكانية "عودة أسعار النفط (الخام الأميركي الخفيف) عند ٤٠ دولاراً للبرميل في ما تبقى من حياتنا وقد لا تنخفض عن ٤٥ دولاراً قبل عقود"[٤١].

اما المحللون الاقتصاديون في مؤسسة «مورغان ستانلي» فاكدوا في تقرير للمستثمرين بأن أسعار النفط ستحوم حول مستوياتها الراهنة في"الفصول القليلة المقبلة"، أي بين ٥٧ و ٥٨ دولاراً للبرميل، لكنهم أبدوا ثقة كبيرة بأن العودة إلى ٧٠ و٨٠ دولاراً للبرميل من الخام الأميركي يظل احتمالاً وارداً في حال استعاد الاقتصاد العالمي زخمه في عام ٢٠٠٦ وما بعده (وهو الامر المنطقي حدوثه، حيث ان استقرار السوق النفطية رهن بتوافقات دولية ااى حد كبير) مع الاشارة الى توقعات وكالة الطاقة العالمية في شأن الاستهلاك العالمي في الفصل الرابع من عام ٢٠٠٥ بانه يقل بنحو ٤٠٠ ألف برميل يومياً[٤٢].

ويعتقد هؤلاء المحللون ، أن العامل الرئيس الذي سيدعم أسعار النفط في حال انتعشت حركة النشاط الاقتصادي، وخصوصاً الطلب الصيني على النفط، في العام ٢٠٠٦ وما بعده، يتركز في استمرار مشاكل صناعة التكرير العالمية، والى العجز في قدرات التخزين التجاري الذي يتوقع أن يستمر حتى خلال عام ٢٠٠٧.

اما مؤسسة «غلوبال انسايت» المتخصصة في الاستشارات والتوقعات الاقتصادية فقد أعلنت ان النفط يبدأ بالفعل التأثير سلبا على الاقتصاد العالمي عندما تبقى الاسعار بين ٧٠-٨٠ دولارا للبرميل لمدة تتراوح بين ٣-٦ أشهر[٤٣].

وعموما فان التقديرات المختلفة للسوق النفطية وافاق المستقبل تلتقي عند نقطة جوهرية تستند الى خطورة اللعب في هذه السوق وبانه لايوجد رابح في النهاية بفعل التأثيرات السلبية للتذبذب في اسعار النفط، ولانه لم تظهر حتى الان امكانات مقبولة لايجاد بديل لهذه السلعة الاستراتيجية.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات لتوضيح التأثير الاميركي في سوق النفط الدولية، استنادا الى حقيقة كون الولايات المتحدة الدولة الاكثر نفوذا في السياسة الدولية وهي الاكثر استهلاكا للنفط، وان استراتيجيتها للهيمنة على العالم وضعتها امام خيارات صعبة وكان لابد لها من البحث عن وسائل للسيطرة على تلك السوق.

ورغم ان التقديرات التقليدية تميل الى تحميل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية عبء تفسير وقائع السوق النفطية على أساس التوازن بين العرض والطلب،فان واقع الامر يشير الى ان العوامل الفاعلة في سوق النفط باتت كثيرة، وبينما يخضع بعضها لنظرية العرض والطلب انفة الذكر، فان هذا العرض والطلب لم يعد عملية مجردة بين البائع والمشتري بل دخل الى السوق مضاربون كثر، كما شهدت ساحة التنافس السياسي والاقتصادي حركة واسعة وزاد عدد المتنافسين على الشراء، حيث يتنافس الاسيويون

[٤١] **المصدر نفسه.**
[٤٢] **عيد بن مسعود الجهني،مصدر سابق.**
[٤٣] **المصدر نفسه.**

والاوربيون الى جانب الاميركيين للاستحواذ على ما يباع في السوق، بينما اعاقت الأوضاع الأمنية عمليات الأستكشاف والأنتاج في العديد من المناطق المنتجة للنفط، وزادت مشاكل التكرير وقدم المصافي من عمق أزمة الطاقة، وتدخلت عوامل بيئية مختلفة ضمن عملية تعقيد الأزمة العالمية في سوق النفط.

وواقع الامر يشير الى ان الولايات المتحدة التي تحاول التدخل في سوق النفط للاضرار بمنافسيها احيانا او للاستحواذ على ما في تلك السوق للابقاء على قوة اقتصادها،وبالتالي الابقاء على هيمنتها، تواجه استحقاقات داخلية تتمثل في الأنعكاسات السلبية لارتفاع الاسعار على مواطنيها، واخفاق الخطط التي ترسمها الادارة الاميركية لحل معضلات الطاقة في الداخل، بفعل المعوقات التي تواجهها،وعدم تقديمها البديل الملائم، كما تواجه استحقاقات خارجية تتمثل في عدم امكانها الافلات من حقيقة كون نفط الشرق الاوسط سيظل الأقدر على المنافسة وان البدائل المطروحة سواء في افريقيا او بحر قزوين او روسيا لن تكون كافية.

ان التصورات المستقبلية في سوق النفط تؤكد ان الحاجة المتزايدة للطاقة ستزيد من حدة التنافس الدولي عليها وان ارتفاع الاسعار سيستمر في المستقبل المنظور ، وان الولايات المتحدة اذا ارادت ان تنجح في المحافظة على اقتصاد مزدهر فلا بد لها من التعاون من أجل استقرار السوق النفطية وان لاتتصرف بعدوانية وباصرار للسيطرة على تلك السوق كما تفعل الان حيث تورطت في حربين منذ مطلع العقد الحالي وتواصل التهديد بحروب اخرى، ربما تكون محاولة استكمال الهيمنة على النفط في منطقة الخليج العربي السبب الرئيس وراءها.